موقف بريطانيا اتجاه التعليم في إمارات الساحل المتصالحة

1968-1947

أ. م. د. حسين علي فليح

محمد نصر سعيد

الجامعة المستنصرية / كلية التربية الأساسية

المقدمة:

تكتب الدراسات الاجتماعية أهمية كبيرة، كونها تمس بشكل مباشر التطورات والأوضاع الاجتماعية للمجتمعات والدول، وتكشف عن جوانب مهمة من فترات النمو أو التأخر أو الضعف لأي قطاع من القطاعات الاجتماعية، وبما أن التعلم يشكل ركيزة أساسية ومهمة في أي مجتمع، ويعطي صور لتطور أو تخلق هذا المجتمع أو ذاك لما له من مساس وارتباط لمختلف فئات المجتمع فضلاً عن التنوع والمرحلة العمرية لها.

لقد حظي التاريخ السياسي لمنطقة الخليج العربي ودوله باهتمام الباحثين والدارسين، إذ درس من جميع جوانبه على العكس من التاريخ الاجتماعي الذي نال نصيباً اقل.

ولا شك أن الكتابة في مثل هذه الدراسات ليست بالسهلة لأنها تجعل الباحث يتطرق إلى الكثير من التفاصيل التي لها صلة مباشرة بأحد المفاصل الاجتماعية المهمة، الأمر الذي جعل الباحث أن يختار قطاع التعليم في إمارات الساحل المتصالحة في الخليج العربي موضوعاً لبحثه كفترة تاريخية مهمة من تاريخ هذه المنطقة، والدور البريطاني المهم في هذه المنطقة كونها تشكل الدولة المسؤولة المباشرة عليها، ولها مصالحها وأهدافها وسياستها المؤثرة على مجتمع هذه الإمارات ... وجاء اختيار موضوع البحث ***" موقف بريطانيا اتجاه التعليم في إمارات الساحل المتصالحة 1947-1968 "*** للوقوف على واقع التعليم، وكيف تعاملت بريطانيا في هذا المجال والسياسة التي اتبعتها، خاصة بعد أن اتخذت بريطانيا سياسة أخرى اتجاه الخليج العربي عندما أعلنت انسحابها من الهند وإعلان استقلالها عام 1947، وأصبحت بريطانيا تدير الأمور من خلال وزارة الخارجية البريطانية، حتى إعلان انسحابها من الخليج العربي عام 1968.

اعتمد الباحث على العديد من المصادر المهمة التي لها علاقة مباشرة في هذا الموضوع وفي مقدمتها كتاب تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات في أهم الوثائق البريطانية المجلد الثاني الذي يتناول تاريخ الإمارات للفترة 1797-1965، وهي تحتوي على كثير من الوثائق البريطانية والأحداث التي لها صلة في سياسة بريطانيا اتجاه التعليم في الإمارات لفترة البحث.

كما اعتمد الباحث على كتابي محمد فارس الفارس الأول الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل المتصالح 1862-1965، وفيه تفاصيل مهمة عن تطور التعليم وموقف بريطانيا في هذا المجال، أما الكتاب الثاني هو دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية.

كما اعتمد الباحث على بعض الرسائل والاطاريح التي تناولت هذا الموضوع أبرزها أطروحة الدكتوراه للباحث حسين علي فليح الموسومة " الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981 " وقد تناول الباحث اثر النفط في تطور التعليم في الإمارات. فضلاً عن أطروحة الدكتوراه للباحثة آراء جميل صالح المعنونة " التطورات الداخلية في إمارة رأس الخيمة 1948-1981 " وقد ركزت على تطور التعليم في إمارة رأس الخيمة كإحدى إمارات الساحل المتصالح ودور بريطانيا في ذلك.

كما استفاد الباحث من بعض الدراسات التي تناولت الموضوع أبرزها دراسة الباحث محمود احمد العجاوي في دراسته " تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1905-1971 " الذي شمل على معلومات مهمة عن تطور التعليم لمرحلة تاريخية طويلة لتاريخ إمارات الساحل.

بدأت السلطات البريطانية تواجه التغيرات القومية والفكرية والسياسية الحاصلة في منطقة إمارات الساحل المتصالح، نتيجة لقيام الثورات والانتفاضات العربية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية من اجل التحرر من الدول المستعمرة والحصول على الاستقلال [1]، وخير ما تمثل ذلك عندما بدأت بريطانيا تعمل تغيير سياستها وإعادة خططها وأسلوبها، عندما بدأت تعمل الاهتمام بالتعليم في منطقة الساحل المتصالح، والوقوف بوجه الخطر الذي يهدد مصالحها في هذه المنطقة، التي بدأت تصلها بعض الأفكار والاتجاهات السياسية المحرضة على السياسة البريطانية في المنطقة .

كما تم افتتاح مدرسة التيمية في الشارقة عام 1947، ومدرسة أم البراميل في رأس الخيمة عام 1948، والتي استمرت حتى عام 1953 [2] .

عبرت بريطانيا عن مخاوفها من انتشار التعليم في منطقة الخليج العربي عموماً وإمارات الساحل المتصالح خصوصاً، فكتب المقيم السياسي في الخليج روبرت هاي تقريراً في عام 1951 حول ذلك إذ يقول: " بدء التعليم النظامي في كل من قطر والكويت والبحرين سيؤدي إلى نشوء روح مضادة لبريطانيا بين المتعلمين، أما الإمارات فهي على درجة من البدائية تفرض علينا الإبقاء عليها تحت إشرافنا المباشر كمحميات مستعمرة لأطول فترة ممكنة" [3] .

افتتحت مدرسة القيواني عام 1952 في إمارة أم القيوين، التي لم تستمر طويلاً، إذ افتتحت بدلاً عنها مدرسة ابن عتيق في العام نفسه، كما افتتحت في رأس الخيمة في العام نفسه، مدرسة الهداية التي استمرت حتى عام 1955، وكانت تعرف أيضا بالمدرسة القاسمية التي كانت من أفضل المدارس في المنطقة، من إذ نظام الدراسة، والمناهج والمراحل الدراسية [4] .

فقد وافقت الحكومة البريطانية على نشر التعليم ظاهريا، ولكن ملزم بشروط منها أن يكون التعليم متوافقا مع رغباتها ومطالبها وأهدافها، وأن يكون تحت إشرافها، وفي الوقت نفسه أن لا تتحمل أي نفقات في هذا المجال، وهذا ما تبين عندما عبرت عن سرورها بقيام كل من الكويت وقطر بتحمل مسؤولية نفقات بناء المدارس والبعثات التعليمية، إلا أن وجود المدرسين العرب الذين يحملون أفكار مناهضة للاستعمار أصبح يمثل لها مشكلة[5].

قامت السلطات الحاكمة في إمارة رأس الخيمة بتأسيس مدرسة الهداية عام 1953، وتقع شمال مدينة رأس الخيمة في (بيت المفتول)، وكان هذا البيت من أملاك حاكم رأس الخيمة السابق الشيخ محمد بن سالم القاسمي(1917 – 1919)، وممن ساهم في التدريس في مدرسة الهداية عيسى بن بهادر، سلطان حميد مطر السويدي، أحمد بن حجر وكان يدرّس المواد الدينية والنحو والفقه، وجمعة خان وهو باكستاني كان يدرس مبادئ اللغة الانكليزية، وقد تحملت حكومة رأس الخيمة رواتب المعلمين، إذ كان حاكم الإمارة الشيخ صقر يسلم رواتب المعلمين في مقر الحاكم [6].

بدأت الحركة التعليمية الحديثة في إمارة الشارقة بوصول أول بعثة كويتية إليها عام 1953 بطلب من حاكم إمارة الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، وتكونت البعثة من اثنين من المدرسين الفلسطينيين هما مصطفى يوسف طه واحمد قاسم البوريني اللذين قاما

بافتتاح (مدرسة القاسمية)، وقامت الكويت بتزويد المدرسة بالكتب والقرطاسية ولوازم التلاميذ، واتبعت المدرسة المنهج الكويتي، وقسم التعليم إلى ثلاث مراحل مدة كل منها أربع سنوات هذه المراحل هي الابتدائية والتكميلية والثانوية [7] .

افتتحت (مدرسة القاسمية) في إمارة الشارقة عامها الأول بـ(4) فصول (صفوف) للذكور، وفي عام 1954 افتتحت المدرسة القاسمية للبنات، وبلغ عدد طلاب المدرستين في عام 1954 (190) طالباً وطالبة، وقام بالتدريس في مدرسة (القاسمية للبنين) عدد مواطني أبناء إمارة الشارقة وهم (جاسم المدفع، عبد الله القيواني، علي راشد العويس، علي الغانم)، إضافة إلى أعضاء البعثة الكويتية، وقسمت الدراسة فيها إلى فترتين صباحية ومسائية ويمتد وقت هاتين الفترتين من (8 صباحاً إلى 5 مساءً)، وكان العام الدراسي يبدأ في منتصف أيلول وينتهي بنهاية أيار، كما اتبعت المدرسة القاسمية في إمارة الشارقة سياسة قبول كل من يفد إليها من التلاميذ، وكانت إدارة المدرسة تقوم بتخمين سن التلاميذ، كما تقوم بإجراء امتحان بسيط لتحديد مستوى التلميذ التعليمي حتى يتم إلحاقه بالصف الذي يتناسب مع مستواه، وشهدت المدرسة التحاق طلاب من دبي ومن منطقة محضة في عُمان، أما المنهج الدراسي اشتمل على المواد التالية: اللغة العربية وآدابها، والاجتماعيات، والرياضيات، والعلوم، والتربية الفنية، والتربية البدنية، واللغة الانكليزية، إضافة إلى الدين الإسلامي، وتطلب هذا المنهج نوعاً جديداً من المدرسين، ومع أن التخصص بالمعنى الدقيق للكلمة لم يكن ذا أهمية في ذلك الوقت إلا أن التأهيل الأكاديمي كان ضرورة لابد منها لكل مدرس، لأنه يقوم بتدريس جميع المواد [8] .

بدا تعليم البنات في إمارة الشارقة في عام 1954 مع وصول المدرسة الفلسطينية (شريفة البعباع) من الكويت وافتتاح مدرسة (القاسمية للبنات)، وتوالى وصول المدرسات من البعثة الكويتية، وأصبحت مدرسة (القاسمية للبنين) مركزاً لمدرسة البنات وانتقلت الأولى إلى بناء جديد، وقد سميت مدرسة (القاسمية للبنات) بعد ذلك بمدرسة (فاطمة الزهراء) أيضا تم افتتاح مدارس أخرى للبنات في الأعوام التالية إذ توالت البعثات لمدارس البنات من الكويت ومصر [9] .

وفي عام 1954 وصلت أول بعثة تعليمية من الكويت إلى إمارة رأس الخيمة، من قِبَل وزارة المعارف الكويتية، إذ زار الوفد مدرسة الهداية، وقد ضم من الأساتذة مدرس في اللغة العربية والرياضيات، إذ حضروا لمتابعة نظام الدراسة والمناهج المقررة، كما عقدوا اجتماعا

مع المعلمين لتوجيههم وعرض طرق التدريس الأكثر جدوى وفاعلية، وقد ظل الوفد يتردد أسبوعيا لأداء الدور التوجيهي والإرشادي [10] .

ففي عام 1955 تم إنشاء المدرسة (القاسمية) الابتدائية للبنين في إمارة رأس الخيمة متكونة من ثلاث صفوف في قسم الروضة والصفين الابتدائيين الأول والثاني وإليها أنتقل طلاب مدرسة الهداية، ومما لاشك فيه إن افتتاح المدرسة القاسمية في رأس الخيمة يعد وقتئذ نقلة نوعية في مجال التعليم، إذ لم يعد التعليم معتمداً على جهود الأفراد وتشجيع الأهالي، بل أصبح تعليماً نظامياً تقوم به الحكومات العربية، وتهيئ له الإمكانات المادية والكفاءات البشرية المناسبة، وعند افتتاح المدرسة القاسمية تم إقرار مناهج الكويت الدراسية في المواد التالية: اللغة العربية واللغة الانكليزية والاجتماعيات والرياضيات، ثم أضيفت التربية الفنية والرياضة بعد قدوم مدرسين مؤهلين لتدريسها، أما رواتب المدرسين فكانت لا تتجاوز (500) روبية، يتسلمها المعلم من الجهة التي تعاقد معها [11].

أفادت دار المقيم البريطاني في البحرين بتاريخ 15 آب عام 1955، بأنه تم وضع الأساسات لإقامة أربع غرف تدريس إضافية في مدرسة الشارقة، وأبدى حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان أمله بانجاز غرف التدريس هذه في موعد فتح المدارس في تشرين الأول عام 1955 [12] .

فقامت بريطانيا خلال العام الدراسي 1954-1955 ببناء مبنى صغير لمدرسة الإصلاح [13] في إمارة الشارقة تتكون من (4) غرف للتدريس وواحدة للإدارة، وذلك لان المواطنين في الشارقة آنذاك كانوا يرسلون أبناءهم للدراسة إلى السعودية والكويت وقطر، وبعد افتتاح المدرسة انتقل الطلاب إلى المبنى الجديد، ومعهم الطلاب الدارسون في الخارج بعد استدعائهم للدراسة فيها، علماً أن المدرسة قد اتبعت المنهاج والنظام التعليمي الكويتي وسميت بـ (مدرسة القاسمية) [14] .

ولنفس الغرض طلب حاكم عجمان الشيخ راشد بن حميد (1928-1981) من السلطات البريطانية لبناء مدرسة في إمارته وأوضح صراحة في طلبه انه في حالة رفض الطلب، سيلجأ إلى مصر لتنفيذ هذا المشروع [15] .

توجهت أنظار بعض حكام الساحل إلى مصر لتنفيذ بعض مشاريع التعليم وخاصة فيما يتعلق بالكوادر التعليمية والتدريسية والطبية التي يستفاد منها، فقد زار حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان مصر في تشرين الأول عام 1955 لهذا الغرض، وبعد انتهاء الزيارة في

الخامس عشر من الشهر نفسه، وقد وعدت الحكومة المصرية الحاكم دعمها واهتمامها في رعاية التعليم في ساحل الإمارات، وقدمت وعداً له بإرسال ثلاثة مدرسين وخبير زراعي، فضلاً عن طبيب وطبيبة في السنة القادمة، كما سمحت الحكومة المصرية انتقال اثنين من المدرسين المصريين العاملين في الكويت للعمل في الشارقة، وبعد إرسال هذه المعلومات إلى المعتمد البريطاني في الشارقة قام بزيارة الشيخ الحاكم يرافقه أحد معاونيه لمعرفة صحت هذه المعلومات [16] .

أحدثت زيارة حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي إلى مصر في تشرين الأول عام 1955 الكثير من المخاوف لدى بريطانيا، فنصحت الحكومة البريطانية مسؤوليها في إمارات الساحل المتصالح بضرورة توخي الحذر من الانعكاسات السياسية لهذه الخطوة، ولكن البريطانيين الذين بدءوا يراقبون هذه التطورات عن كثب عبروا عن عجزهم عن إيجاد بدائل لهذه المستجدات، فعبر تقرير بريطاني إذ يقول: أن الموقف البريطاني ضعيف لان بريطانيا لا تملك تقديم بديل آخر لهذا الاتفاق [17] .

كما عبر جي. بي. تريب المعتمد السياسي البريطاني في دبي عن خطر التوسع المصري في إمارات الساحل المتصالح متسترة بتقديم المساعدات الثقافية والتعليمية والتقنية القائمة في تطوير هذه الإمارات وتقديم خبراتها في كافة المجالات، واعتقد تريب أن تلك المساعدات تتم عن طريق الدعم المالي من قبل المملكة العربية السعودية، وطالب تريب من الحكومة البريطانية إعادة النظر في تقديم الدعم بكافة أشكاله لتطوير هذه الإمارات والوقوف أمام هذا الخطر الخارجي [18] .

زاد قلق بريطانيا من انتشار التعليم في ساحل الإمارات وقد عبر تقرير بريطاني عام 1955 عن هذا القلق بالقول: " أن خطورة أن يتعلم شخص في الإمارات القراءة، فذلك سيزيد عقله تفتحاً ليس للمعرفة فحسب، للتعامل مع الدعاية المضادة بالمستوى نفسه، وهذا سيؤدي إلى كثير من البلبلة والمشاكل للسلطات البريطانية" [19] .

يعتقد الباحث أن التقرير يبين مدى خطورة الوعي السياسي والثقافي لأبناء الساحل العربي هو اخطر من عملية تعلم القراءة والكتابة من وجهة نظر بريطانيا، لان ذلك يجعل الناس تزداد عندهم عملية التعبير للرفض والمقاومة للسيطرة البريطانية ويهدد مصالحهم وتخلق عندهم حالة من المشاكل والاضطرابات .

استمر المسؤولين البريطانيين في إصدار التقارير التي تتحدث عن موقف بريطانيا من النشاط التعليمي في إمارات الساحل المتصالح، وأحد هؤلاء المسؤولين البريطانيين ميور (Muir) ممثل المجلس الثقافي البريطاني عام 1955 كتب تقريراً وافياً عن ذلك تلخص هذا التقرير على محورين رئيسيين هما: المحور الأول، هو ترحيب بريطانيا بتحمل كل من الكويت أو قطر نفقات التعليم الإضافية في إمارات الساحل المتصالح، وان مثل تلك النفقات سيساعد بريطانيا والكويت في القيام بمهمة المراقبة والتفتيش على التعليم في هذه الإمارات؛ وذلك لأهميتهما في التأكد من أن المدارس تدار بطريقة علمية فحسب، فضلا عن التأكد من أن المدارس تقدم المساعدة اللازمة لإحداث تطور حقيقي في المنطقة، والمحور الثاني، خطورة انتشار التعليم في هذه الإمارات إذا ما لم تتم مراقبته من قبل بريطانيا، لان ذلك قد يؤدي إلى الكثير من البلبلة والمشكلات، وخاصة بعد تعلم الشخص القراءة يتفتح عقله ليس للمعرفة فحسب، وإنما للتعامل مع الدعاية المضادة بنفس المستوى[20] .

أبدى ميور إعجابه بالرغبة لدى سكان إمارة الشارقة في الإقبال على التعليم بأي ثمن كان وخصوصا تعلم اللغة الانكليزية؛ وذلك بعد حصولهم على الكثير من الأموال من جراء تعلمهم لتلك اللغة، فلجا سكان الإمارة إلى الاستعانة بالهنود لتعليمهم اللغة الانكليزية ويتم ذلك في فصول ليلية (الصفوف) لتعلم اللغة الانكليزية [21] .

وفي العام الدراسي 1955-1956 قامت البعثة الكويتية بافتتاح مدرسة ابتدائية في خورفكان، وفي نفس العام وصلت الشارقة أول بعثة مصرية مكونة من اثنين من المدرسين [22] .

خطت إمارة دبي الخطوات الأولى نحو التعليم الحديث بوصول البعثة الكويتية عام 1956، وتطورت العلوم في المدرسة الاحمدية بإدخال مواد الجغرافية والرياضيات والعلوم، وعمل بالتدريس في المدرسة الاحمدية العديد من المواطنين، منهم: الشيخ محمد بن يوسف الشيباني والشيخ احمد بن حمد الشيباني، وبلغ عدد فصول (صفوف) المدرسة (21) فصلا (صفاً)، كما بلغ عدد مع نهاية الخمسينات (823) طالباً ويبلغ نصاب المدرس آنذاك (18) حصة أسبوعيا، واقتصرت الدراسة في تلك الفترة على مرحلتين الابتدائية والإعدادية، كما شهدت إمارة دبي في فترة الخمسينات منها مدرسة (المكتوم) ومنها مدارس ذات طابع ديني وهي الماجد و السعادة والهداية [23] .

أما فيما يتعلق بتعليم البنات في إمارة دبي فتم افتتاح مدرسة (الخنساء) في ديرة ومدرسة (خولة) في بر دبي عام 1956، وعمل في هاتين المدرستين معلمات من البعثة الكويتية والمصرية والقطرية [24] .

بدا التعليم الحديث في إمارة رأس الخيمة عام 1955-1956 بوصول احد أفراد البعثة الكويتية وافتتاحه لمدرسة (القاسمية الابتدائية) [25]، كما ارتفع عدد طلاب المدرسة القاسمية خلال العام الدراسي 1955-1956 إلى (170) طالباً [26].

يعد عام 1956 نقطة تحول مهمة في التغيير الذي أحدثه التعليم في الإمارات، وبدأ تأثير المعلمين العرب واضحاً للعيان، ويشير تقرير المقيم البريطاني عام 1956 إلى تقدم إمارتي الشارقة ودبي على باقي الإمارات وأصبحتا معرضتين لتأثير المعلمين العرب الذين يعملون في المدارس، وخاصة بعد اتساع أحداث تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر التي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة التي أثرت على المصالح البريطانية في منطقة إمارات الساحل المتصالح [27] .

وفي ظل هذه الظروف تمسك أبناء الساحل في السعي إلى زيادة التعليم واللجوء إلى أي جهة تدعم وتساند هذا التوجه، فكانت الكويت خير معين، إذا أرسلت في العام الدراسي 1955-1956 أحد المعلمين ذا الجنسية الفلسطينية ليعمل في المدرسة الاحمدية في إمارة دبي، التي أصبح تعليم اللغة الانكليزية والعلوم والجغرافية من المواضيع الجديدة التي تفيد أبناء الإمارة، وعندما وصل المعلم الجديد كان الأسلوب المتبع في التعليم يستند على مستوى عمره، إذ كان كبار السن من اللذين يرغبون في التعليم ولديهم القدرة في استيعاب الدروس، وهنا نقصد من الطلبة الذين تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر سنة، كانت إدارة المدرسة أو المعلمين لا يهتمون بهم، ولمساعدة هؤلاء الطلبة من كبار السن، قسم المعلم الجديد الطلاب؛ وطبقاً لأعمارهم وميولهم، وكان يعطي دروساً خاصة لهم لمساعدتهم في الوصول إلى مرحلة دراسية أخرى خاصة، وفي نهاية العام الدراسي ألقى المعلم الفلسطيني خطابا حماسيا في احتفال مدرسي مما اغضب دار الاعتماد البريطاني فقامت بإغلاق المدرسة الاحمدية قبل إجراء الامتحانات النهائية، وبعد إغلاق المدرسة الاحمدية أكمل طلابها دراستهم في قطر، وقد شجعهم حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم الذي قدم لهم الدعم المالي، وقد استطاع هؤلاء الطلبة دخول الامتحان والنجاح فيه [28] .

أكد تقرير للمقيم البريطاني عام 1956 عن اهتمام بريطانيا برعاية مصالحها في منطقة إمارات الساحل المتصالح، وعدم اهتمامها بالجانب التعليمي في هذه المنطقة، وقد لاقى ذلك عدة انتقادات من قبل سكان (الشباب والطبقات شبة المتعلمة والأمية) في هذه المنطقة، وجاءت تلك الانتقادات من قبل هؤلاء السكان عندما يتجمعون في المقاهي ويستمعون لما تبثه الإذاعات العربية التي كانت تبث من القاهرة والرياض ودمشق والقدس من روح التمرد والثورة ضد المستعمرين، ويعبر تقرير المقيم ابلغ تعبير عن حالة الارتباك بقوله: أكدت احدث عام 1956 إلى تبرير بريطانيا لموقفها بخصوص تمتعها بهذا الوضع المتميز على الأقل في نظر سكان هذه المنطقة، ولم يكن بمقدور بريطانيا التغلب على هذا الموقف المحرج إلا إذا نجحت في تحقيق انجازات مقنعة لسكان المنطقة [29] .

وقف المدرسون العرب موقفاً شجاعاً أمام السلطات البريطانية، وكان أكثرهم تميزاً المدرس الفلسطيني (هاشم أبو عمارة) الذي قَدِمَ ضمن بعثة الكويت عام 1956 لدبي وعينه الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائب حاكم دبي آنذاك، مديراً متنقلاً لمدارس دبي، وعلى الرغم من أن دبي بدأت متأخرة قليلاً عن الشارقة في التعليم النظامي، إلا أنها خطت فيما بعد خطوات واسعة في هذا المجال، ويبدو أن تأثير (أبو عمارة) مباشرة منذ استلامه عمله، فقد بدأ بوضع أسس جديدة لسير العملية التعليمية، ويمتدح المقيم البريطاني أداء (أبو عمارة) بقوله: " أن أبو عمارة قام بإدخال تحسينات على المدارس الموجودة، ولأول مرة في تاريخ الإمارات، بدأ الطلاب يرتدون الملابس المدرسية على الطريقة الغربية، وفي حين أبدى بعض ذوي الطلاب اعتراضات على ذلك، ابلغهم المدير أن الزي الجديد لا يتعارض مع الدين أو العادات المحلية وبدأ غضب الأهالي يهدأ تدريجياً" [30] .

أحدثت أزمة السويس أزمتاً حقيقياً في إمارة الشارقة، فعبر تقرير بريطاني عن ذلك الوضع في الإمارة إذ يقول: جرت في الشارقة ليلة 7 تشرين الثاني عام 1956 محاولة لإحراق محولات محطة اللاسلكي بالقرب من مطار الشارقة، وكان بعض الناس يهتفون مرددين شعارات معادية لبريطانيا، وخاصة تلاميذ المدرسة القاسمية في الشارقة، مما حدا بالمقيم البريطاني إلى أن يوجه إنذارا لناظر (مدير) المدرسة القاسمية (محمد دياب الموسى) بأنه سيتحمل مسؤولية أية أحداث مماثلة وذلك بعد أن لاحظ المسؤول البريطاني أن إدارة المدرسة لم تتدخل إطلاقا لمنع المظاهرة [31] .

قامت بريطانيا بعد أحداث السويس بإحضار فليم عرض في دار المقيمية في دبي سمي (الحقائق في بورسعيد) يصور الجنود بريطانيين وهم يوزعون الأموال والحلوى على المصريين، ووجهوا دعوة إلى المدرسة القاسمية في الشارقة، إلا أن المدرسة رفضت الحضور ثم حدث احتكاك آخر عندما أرادت المدرسة رفع أعلام مصر والكويت وفلسطين والشارقة في احتفالها السنوي، فطلب المسؤولون البريطانيون رفع العلم البريطاني مع الأعلام، فرفضت المدرسة، وعلى اثر ذلك ابعد مدير المدرسة (محمد دياب الموسى) من الشارقة عندما ذهب لزيارة أهله صيفاً، حيث طلبت بريطانيا من الكويت استبداله [32] .

وصلت بعثة قطر التعليمية إلى إمارة دبي عام 1957 وضمت البعثة ثلاثة مدرسين فلسطينيين [33] .

ارتفع عدد طلاب المدرسة القاسمية في إمارة رأس الخيمة إلى (294) طالباً في العام الدراسي 1956 / 1957 [34] .

عملت بريطانيا على استثمار التعليم لخدمة مصالحها وأهدافها في منطقة الساحل الإماراتي، وذلك من خلال بعض الأنشطة والأعمال والممارسات فقد قامت بتأسيس مدرسة صناعية في مدينة الشارقة عام 1957 قبلت فيها (24) طالباً، لتدريبهم على بعض المهن كالنجارة والبرادة والميكانيك بعد أن وفرت لهم الآلات والمعدات اللازمة للتدريب عليها، وذلك بهدف استخدام هؤلاء في القاعدة الجوية البريطانية في مدينة الشارقة، وقد عينت مديراً لهذه المدرسة من البريطانيين يساعده عدد من الفنيين العرب وقد خصصت منحة رمزية للطلبة خلال مدة الدراسة، وعند التخرج والعمل في القاعدة يصرف له راتب حسب تخصصه [35] .

توسعت أنشطة التعليم والثقافة في ساحل الإمارات أو تنوعت طرق وأساليب التعليم لأبناء الإمارات واخذ الأهالي يتطلعون إلى كثير من التغيرات لواقعهم الاجتماعي والثقافي والسياسي، بعد أن اطلعوا على مواد النهضة في دول الجوار وبعض البلدان العربية من خلال الزيارات والسفر لهذه البلدان، أو من خلال العمل أو التجارة، وقد عبر تقرير بريطاني أرسله جي. بي. تريب المعتمد السياسي البريطاني في دبي إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 15 كانون الثاني عام 1957 واصفاً هذه الحالة الخطيرة التي يزيد من قلق بريطانيا في المنطقة عندما شُخصَ هذه الحالات بالقول: " إن هناك طلبا غير محدود على التعليم في الإمارات المتصالحة، وان الأعلام الإذاعي العربي، ولاسيما في القاهرة، يمثل النافذة الوحيدة لأهل المنطقة للاطلاع على العالم، وبدأت الصحف والمجلات العربية، ولاسيما

المصرية منها، بالإسهام في عملية التغير النفسي، وهناك عامل آخر، ألا وهو ازدياد السفر إلى الخارج من قبل جميع قطاعات المجتمع تقريبا؛ فالحكام يذهبون إلى الهند طلبا للعلاج، والى القاهرة ولبنان طلبا للمتعة، ويذهب التجار إلى أوربا والشرق الأقصى بحثا عن الفرص التجارية، وحتى الناس البسطاء يذهبون إلى الكويت طلبا للعمل أو العلاج، أن السفر على مثل هذا النطاق من الساحل المتصالح لم يكن معروفا قبل عام 1945، وان الساحل كان موقعا نائيا متخلفا نادرا ما يزوره احد"، وأضاف قائلا: " لذلك فقد ازداد عدد السكان المحليين الذين يشهدون التغيرات في أماكن أخرى، وقد بدا هؤلاء في انتقاد التخلف الذي تعانيه الإمارات، وربما يكون أكثر التأثيرات مباشرة، وهو تأثير سبب لنا (بريطانيا) قدرا متزايدا من القلق مؤخرا، وهو تأثير المعلمين الفلسطينيين والمصريين في مدارس الشارقة ودبي ورأس الخيمة " [36] .

لخص تقرير بريطاني للأحداث إلى دارت خلال نيسان عام 1957 في منطقة إمارات الساحل المتصالح، إذ كان مدير التعليم الكويتي عبد العزيز حسين في زيارة للإمارات وعندما غادرها في 10 نيسان عام 1957 عائداً إلى بلده الكويت، أشاع (هاشم أبو عمارة) مدير مدارس دبي أن البريطانيين يخططون لإرسال مدير بريطاني للتعليم في دبي، ويكمل التقرير أن (أبو عمارة) أشاع أيضا أن المعتمد البريطاني أمر بإيقاف بناء مدارس جديدة، وان (أبو عمارة) سيتم استبعاده شخصياً من إمارة دبي [37]، وبين تقرير بريطاني صدر بتاريخ 6 أيار عام 1957 سبب استبعاد (أبو عمارة) بقوله: هاشم أن أبو عمارة كان مشاغباً لوقت طويل ويعمل بالدعاية مع المصريين، وعلى اثر ذلك تم ترحيله من دبي بضغوط من بريطانيا [38] .

ووفقا للتقرير البريطاني الصادر بتاريخ 6 أيار عام 1957 كان إبعاد أبو عمارة مبعث قلق للإدارة البريطانية التي كانت تبحث عن تبرير لهذا الإبعاد، خاصة أمام الرأي العام العربي الذي كان مشحوناً في ذلك الوقت، يقول المقيم البريطاني في تقريره: ينبغي أن نقدر أن الإذاعات المعادية سوف تستغل هذه الواقعة، ونستطيع أما إلا نقول شيئا ونترك الأمر ينفجر ثم ينتهي أو نذيع نحن القصة أولا، وإجمالا فأنني أفضل الخيار الأخير، وان كان هذا هو الأمر، فينبغي أن يذيع القسم العربي في هيئة الإذاعة البريطانية خبراً عن هذه القضية يفيد بان أمرا صغيراً قد وقع في الساحل المتصالح نتيجة قيام المدرس (أبو عمارة) باستخدام لتلاميذه في عمل إضراب سياسي، وقد تم طرده نتيجة لتلك التصرفات [39].

ولكي تشرف بريطانيا بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية التعليم طلب المقيم السياسي البريطاني في البحرين خلال الاجتماع العاشر لمجلس الإمارات المتصالح الذي عقد في دبي بتاريخ 13 أيار عام 1957 طلب من حكام الساحل أن يكون لهم دور في الإشراف على التعليم في إماراتهم، من خلال لجنة تشكل داخل المجلس التي يكون لها دور في متابعة قضايا التعليم وما يسببه من مشاكل أو مضايقات أو اضطرابات، فضلاً عن الوقوف ضد ممارسات المعلمين الأردنيين والسوريين ومراقبتهم، باعتبارهم أشخاص يثيرون الشغب أو يبثون أفكار تضر بمصالح بريطانيا، وطالبهم بإقامة علاقات ودية معهم[40] .

عارض الشيخ صقر بن سلطان تأسيس هذه اللجنة لسببين: الأول، تدخل بريطانيا في شؤون التعليم داخل الإمارات وهذا يثير إزعاج بعض الحكام وخاصة الشيخ صقر، والسبب الثاني أن التعليم في بعض الإمارات تشرف عليه وترعاه إمارة الكويت وهي المسؤولة عن ذلك، وأن مثل هكذا تصرفات تؤثر في العلاقة بين الشارقة والكويت والإمارات الأخرى، لذلك طالباً انه في حالة تشكيل مثل هكذا لجنة يكون بموافقة الكويت[41] .

تمكنت بريطانيا من تشكيل هذه اللجنة في مجلس الإمارات المتصالح باعتبارها الجهة المسؤولة عن التعليم، وضمت اللجنة حكام الإمارات أو من ينوب عنهم، ويترأس هذه اللجنة المعتمد السياسي في دبي للإشراف على سير العملية التعليمية في إمارات الساحل المتصالح، وقد منحت هذه اللجنة عدد من الصلاحيات أبرزها:

1- لها حق ترشيح الإمارات التي تنشئ فيها المدارس.
2- تحديد المدارس التي تحتاج مدرسون أو معلمون.
3- لها صلاحية منع أي مدرس أو معلم يشتبه بقيامه في أي نشاط سياسي مهما كان .
4- تتمتع اللجنة بصلاحية إقالة أي من المدرسين أو المعلمين الغير مرغوب بهم [42] .

ولأجل السيطرة أكثر على التعليم في إمارات الساحل طلبت وزارة الخارجية البريطانية من دوائر التعليم في كل من الكويت وقطر أن يقدم كل معلم أو مدرس يرغب العمل في الإمارات تعهداً رسمياً بعدم التدخل في السياسة [43].

وفي السياق ذاته، استمرت بريطانيا في إحكام سيطرتها على التعليم في إمارات الساحل المتصالح، ودليل ذلك تقرير للمقيم البريطاني عام 1957 عن محاولتها للتخلص من المعلمين الأجانب وخصوصاً العرب وإيجاد بديل لهم من أبناء إمارات الساحل المتصالح، وللقيام بذلك لابد من وضع خطة لإرسال المعلمين المحليين إلى البحرين ولمدة عام لتلقي

التدريب هناك، وذلك لغرض تطويرهم ورفع مستوياتهم، إذ تؤثر توجهاتهم السياسية في التلاميذ والمواطنين بشكل عام، فواجهت تلك المحاولة مشكلة هي كيفية إيجاد المعلمين المحليين من ذوي القدرات تمكنهم من الاستفادة من فترة التدريب [44] .

أما التعليم في إمارة أبو ظبي فقد اخذ التعليم الحديث منحى آخر، لكونه اعتمد على البعثات التعليمية الأردنية بدلا من البعثات الكويتية والقطرية والمصرية كما هو حال الإمارات الأخرى، لكن التعليم الحديث في هذه الإمارة بدأ متأخرا نسبيا عن بدايته في كل من دبي والشارقة، ففي عام 1958 افتتحت أول المدرسة (الفلاحية) في أبو ظبي، ولكن هذه المدرسة تم أغلقها بعد عام واحد من افتتاحها [45].

في إمارة عجمان بدا التعليم النظامي عام 1958 عندما أنشئت الكويت عن طريق ممثلها في دبي مرشد راشد القحطاني (مرشد العصيمي) [46] مدرسة (الراشدية الابتدائية)، وقد ابتدأت المدرسة بالصفوف الابتدائية من الأول وحتى الرابع الابتدائي [47]، وكان الأستاذ إبراهيم البرغوثي أول مدرس معار من الكويت يصل إلى إمارة عجمان [48].

ابتدأ التعليم النظامي للبنات في إمارة رأس الخيمة عام 1958 وذلك بإنشاء مدرسة (خولة) للبنات التي تغير اسمها بعد ذلك إلى مدرسة (هند)، وكان ذلك على يد مدرسات منتدبات أتين إلى إمارة رأس الخيمة برفقة أزواجهن، ومن المدرسات اللاتي تولين التدريس في مدرسة خولة(عائشة زقوت، وسهيلة عيد راشد) وهما فلسطينيتان تابعتان إلى بعثة مكتب الكويت، وخديجة إبراهيم ضمن البعثة المصرية [49].

كان الطلب على الحرفيين عالياً منتصف الخمسينيات في الإمارات ولاسيما في الشارقة ودبي، لذا رأت الحكومة البريطانية انه من المهم في هذه المرحلة إنشاء مدرسة صناعية لتخريج عدد من الحرفيين المطلوبين لتغطية احتياجات التنمية، واختيرت الشارقة لتكون مقراً لهذه المدرسة، وقد تم افتتاح المدرسة الصناعية في أواسط عام 1958 بفصل دراسي واحد لتعليم حرفة النجارة، وتولى إدارتها السيد جورج ماركهام (George Markham)، الذي عمل على التنسيق مع سائر المدارس الابتدائية الأخرى، حتى تتم تزويد المدرسة الجديدة بالطلاب، وجرى توفير اعتماد مالي لقبول عشرين طالباً في هذا العام [50] .

كانت بريطانيا ترغب بان يكون توجه أهالي إمارات الساحل للتعلم المهني أكثر من التعليم العام لذلك أقدمت على إنشاء مدرسة تجارية في الشارقة عام 1958 تتكون من فصل

واحد (صف) ضم (18) تلميذاً، ثم تحولت هذه المدرسة إلى مجلس الإمارات المتصالحة عام 1967 من حيث الإشراف والإنفاق المالي [51] .

أدركت إمارة أبو ظبي أنها لابد من أن تنهض بالتعليم بعد اكتشاف النفط، وعليها أن تبدأ بتأسيس المدارس فتأسست أول مدرسة في أبو ظبي عام 1958 التي سميت (المدرسة الفلاحية) وكانت هذه المدرسة كهدية من الحكومة البريطانية إلى شعب أبو ظبي كما جاء في البلاطة الموضوعة على واجهتها [52] .

أبدت بريطانيا مخاوفها من تزايد نفوذ الكويت التعليمي عن طريق المساعدات المقدمة إلى إمارات الساحل المتصالح مثل بناء المدارس، الأمر الذي اعتبرته بريطانيا خلافاً عما تم الاتفاق عليه مع الكويت عام 1955 المتضمن تولي بريطانيا بناء المدارس والكويت توفر المدرسين المناسبين، فأدرك المسؤولين الكويتيين رغبة بريطانيا في نشر التعليم بمساعدات ضئيلة لا تتواكب مع سرعة تطوره أمام الرغبة الكبيرة لأبناء الإمارات بالتوسع بشكل سريع وكبير ليشمل التعليم جميع الإمارات، فأصبحت مساعدات الكويت تقدم بشكل مجزي كما تبين ذلك في تقرير وزارة الخارجية البريطانية الذي أوضح إصرار الكويت على تقديم الدعم لنشر التعليم وتوسيعه في إمارات الساحل [53] .

ووصف تريب في رسالته بتاريخ 23 حزيران عام 1958 جانباً من المساعدات الكويتية التعليمية المقدمة إلى إمارات الساحل المتصالح بقوله:" أن الكويت تنوي بناء مدرسة ابتدائية وإعدادية في دبي لحوالي (1000) تلميذ، كما تنوي بناء مدرسة بأربعة فصول في عجمان وأخرى في أم القيوين، كما أنهم سيضيفون أربعة فصول إلى مدرسة رأس الخيمة ومدرسة الشارقة، وستحول الأموال التي جمعها تجار دبي لبناء المدارس لاستخدامها في بناء مدرستين للبنات تقوم الكويت بمدهما بالمدرسين كما سترسل عدداً من المدرسين إلى دبي والشارقة ورأس الخيمة وسترسل مدرساً إلى كل من عجمان وأم القيوين" [54] .

عبر تريب المعتمد البريطاني في دبي تريب عن رغبته في ضم الكويت إلى لجنة التعليم المنبثقة عن مجلس الإمارات المتصالح، وأبدى تريب أمله بان يكون ممثل الكويت في هذه اللجنة هو (مرشد العصيمي)، والفائدة التي تسعى لها بريطانيا في ضم الكويت لهذه اللجنة هو لضمان استمرار تقديم المساعدات الكويتية لهذه الإمارات وحصرها هذه المساعدات في لجنة تديرها بريطانيا، وبنفس الوقت ستساهم في تقليص نفوذ الكويت الذين يريدون إقامة علاقات مباشرة مع حكام هذه الإمارات، ولكن بريطانيا أبدت تخوفها من تعيين ممثل للكويت

في لجنة التعليم، كما وأكدت على ضرورة إحكام سيطرتها على خطط التنمية في مجال التعليم [55].

وفي السياق ذاته، عبر تقرير بريطاني قدمه جي. بي. تريب المعتمد البريطاني في دبي إلى سي. إيه. جولت المقيم السياسي في البحرين بتاريخ 24 حزيران عام 1958 عن تقديم مساعدات بريطانيا بلغت قيمتها (1500) جنيه إسترليني إلى إمارة أبو ظبي لغرض بناء مساكن للمعلمين العراقيين بعد أن وافق الشيخ شخبوط على جلبهم للعمل في الإمارة[56] .

تعثرت بريطانيا في مراقبة التعليم في إمارات الساحل والسيطرة عليه، ولكن بنفس الوقت لا تريد أن تدفع فيه شيئا، وليس باستطاعة حكام الإمارات تحمل مصاريف المدرسين المحليين، ولم يكن أمامها سوى حل واحد هو ضم مندوب الكويت في الإمارات (مرشد العصيمي) كعضو في اللجنة التعليمية التي شكلت لمراقبة التعليم عام 1957، إلا أن الكويت رفضت تعيين العصيمي أو أي شخص أخر كمندوب للكويت في تلك اللجنة بعد أن عرف أن الغرض من ذلك هو أن تقوم الكويت بالدفع وبريطانيا في الإشراف [57].

أجرى تريب المعتمد البريطاني في دبي في حزيران عام 1958 مشاوراته مع مرشد العصيمي ممثل الكويت في إمارات الساحل المتصالح بخصوص تقديم الكويت المزيد من الدعم وخاصة في مجال التعليم إلى هذه الإمارات، فأبدى تريب شكوكه حول ذلك الدعم بقوله: "وهذا الدعم المتزايد من شانه أن يقوي نفوذ الكويت في الإمارات ولا ادري بالضبط إذا كان هذا مقصدهم أو أنهم يريدون فعلاً مساعدة شعب هذه الإمارات الفقيرة " ، وقال تريب أيضا:" على الرغم من أن قرار الكويت تقديم المزيد من المساعدات أمر مغرٍ للخزينة البريطانية إذ يوفر عليها تكلفة إنشاء مدرستين ستقوم ببنائهما، إلا أننا يجب أن نحرص على استمرار صورة الحكومة البريطانية قوية في نظر سكان الإمارات" [58] .

اتخذ تريب المعتمد البريطاني في دبي في 29 حزيران عام 1958 عدة إجراءات لمواجهة ظهور المد القومي المناوئ للسياسة البريطانية وقدوم المدرسين الفلسطينيين للعمل في إمارات دبي والشارقة ورأس الخيمة، منها جعل التعليم في جميع إمارات الساحل تحت سيطرة حكام الإمارات وإشرافهم، وتقليل الاعتماد على المدرسين العرب عن طريق تدريب مدرسين محليين في البحرين ليحلوا محل المدرسين العرب في تلك الإمارات، جاء هذا كله في إعقاب أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام 1956[59] . كما ذكر تريب أيضا أن أحدى أهم المشاكل التي تواجه إحلال المعلمين في إمارات الساحل محل المعلمين العرب الوافدين

الذين تدفع الكويت رواتبهم، هي مسالة دفع رواتب هؤلاء المواطنين، وتمكن تريب من إقناع إمارة دبي بدفع رواتب المعلمين من أبنائها، ولكنني لست متأكدا ما إذا كانت الإمارات الأخرى التي تعتمد على الكويت في دفع رواتب المعلمين الوافدين ستوافق على دفع رواتب المعلمين المواطنين [60] .

أبدى جولت المقيم البريطاني في الخليج العربي في تقريره بتاريخ 3 تموز عام 1958 أمله في إرسال المزيد من معلمي إمارات الساحل المتصالح لغرض التدريب في البحرين في المرحلة القادمة ليكونوا قادرين على تولي وظائف التدريب، فهذا التدريب يستغرق وقتاً طولياً تصل إلى عدة سنوات حتى يتوفر عدد كافي لهذا الغرض، فضلا عن ممارسة بريطانيا أسلوب الضغط على حكام هذه الإمارات حول توفير مبالغ مالية لتدريب هؤلاء المعلمين، أما الآن فيمكن الاعتماد لبعض الوقت على المعلمين الذين تستقدمهم حكومة الكويت [61].

واستمر السيد جورج ماركهام في إدارة المدرسة الصناعية في الشارقة حتى عام 1959، حيث خلفه في هذا المنصب جون تايلور (John Taylor) الذي واجه مشكلة هي عدم وجود كوادر حرفية مؤهلة في الإمارات للعمل في المدرسة، وبالتالي اضطر إلى متابعة سير أعمال الورش بنفسه، مما أدى إلى بطء عملية تطوير المدرسة، ورغم ذلك اثبت السيد تايلور كفاءة عالية، إذ وصل عدد الطلاب عام 1959 إلى (31) طالباً منهم (25) طالباً من الشارقة و(6) طلاب من الإمارات الأخرى، وبعد مرور فصليين دراسيين من بداية افتتاح المدرسة ظهرت مشكلة غياب الطلبة المتكرر وفرارهم من المدرسة، وتغلب السيد تايلور على هذه المشكلة بإصراره على أن يأتي كل طالب جديد بخطاب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي يتعهد فيه بالالتزام بالحضور لمدة عامين، كما عين حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حارساً، للمرور على الطلبة المتغيبين في منازلهم، الأمر الذي ساعد في انتظام الطلبة في الحضور في العام التالي[62].

ففي عام 1959 افتتحت أول مدرسة للبنات في إمارة دبي هي مدرسة (خولة بنت الازور) في بر دبي كما فتحت في بر ديره مدرسة (الخنساء)، ومما يجدر ذكره أن الأستاذ (زهدي الخطيب) المشرف على التعليم من قبل معارف الكويت استطاع إقناع الناس بان تعليم الفتاة لا يتعارض مع مفاهيم الدين [63].

في العام الدراسي 1958-1959 وصلت بعض المدرسات مع أزواجهن من الكويت ومصر إلى إمارة رأس الخيمة وبدأن العمل في مدرسة (خولة) للبنات، ثم افتتحت مدرسة

أخرى سميت مدرسة (هند)، فكانت المناهج الكويتية هي المقررة في مدارس البنات في إمارة رأس الخيمة وكانت دائرة التعليم الكويتية تقوم بتزويد تلك المدارس بكل مستلزماتها من كتب وقرطاسيه وأدوات أخرى إضافة إلى إرسال المدرسات ودفع نفقات انتقالهن ورواتبهن [64] .

وفي عام 1959 تقدمت عجمان بطلب رسمي إلى قطر، تطلب فيه بتزويدها ببعض المدرسين، فاستجابت قطر وأرسلت مدرسين اثنين هما (جودت البرغوثي ورفيق عبد الملك) [65]

شهدت إمارات الساحل المتصالح تطورا متأخرا من قبل بريطانيا، بعد أن أصبحت التيارات القومية ذات تأثير قوي على المصالح البريطانية خلال فترة الستينات من قرن العشرين، فرحبت تلك الإمارات بذلك التطوير، فوقفت بريطانيا بوجه التيارات القومية فبدأت أولى محاولات عام 1960 بإنشائها مدرسة صناعية في الشارقة [66] ، وهذه المدرسة تتبع الوكالة البريطانية بدبي [67] ، والنظام في هذه المدرسة يشبه نظام المدرسة الزراعية في رأس الخيمة من حيث تامين الطعام واكتساء وراتب شهري للطلاب يتراوح ما بين (20-50) روبية [68] .

زاد إقبال السكان في إمارة رأس الخيمة والقرى البعيدة على التعليم، فدفع ذلك الإقبال إلى قيام مكتب الكويت التعليمي في الإمارة بافتتاح مدرستين ابتدائيتين في العام الدراسي 1959-1960، الأولى في منطقة الجزيرة الحمراء وأطلق عليها أسم مدرسة خالد بن الوليد المختلطة، أما الثانية في منطقة الرمس وكانت للبنين، وتولى التدريس في مدرسة خالد بن الوليد المدرس سلطان حميد مطر وعيسى بهادر ثم أنضم إليها مدرس مصري أسمه زكريا حجاج، وكانت المدرسة عبارة عن جناح واحد بدون سور، وبنيت بمساعدة الكويت وكان عدد طلبتها كبيراً، أما رواتب المدرسين في المدرسة فلم تتعدى (300) روبية هندية مع تهيئة السكن [69] .

ففي العام الدراسي 1959-1960 بلغ عدد الطلبة لدى المدرسة (الراشدية الابتدائية) في إمارة عجمان حوالي (120) طالباً، وتوسعت المدرسة بعد تبرع كل من حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط وحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد ببناء فصول (صفوف) إضافية [70]، أما في إمارة أم القيوين فلم يكن فيها عام 1960 سوى المدرسة المتوسطة الوحيدة التي ضمت آنذاك (148) طالباً فقط [71].

وصلت أول بعثة مصرية إلى إمارة دبي عام 1960 والمكونة من عشرة مدرسين[72]، ففي عام 1960 بلغ مجموع المدرسين في إمارة دبي (45) مدرساً منهم (11) مدرس من الجمهورية العربية المتحدة و(10) مدرسين من قطر و(4) مدرسين من الكويت و(20) مدرساً تم التعاقد معهم محلياً ويتقاضون مرتباتهم من دائرة المعارف (التربية) في دبي[73].

قامت مصر بافتتاح مكتب تعليمي لها في إمارة الشارقة عام 1960 [74] .

وفي الفجيرة أنشئت أول مدرسة حديثة للبنين عام 1960 [75] .

أرسلت الكويت خلال العام الدراسي 1959-1960 مدرساً إلى إمارة عجمان، ثم تبعتها قطر بإرسالها مدرسين اثنين، وذلك لغرض تعزيز بعثتيهما التعليميتين في الإمارة[76].

انتقد دونالد. أف. هاولي (Donald. F. Hawley) [77] المعتمد السياسي البريطاني في دبي في تقريره بتاريخ 10 أيلول عام 1960، موقف الحكومة البريطانية من تطور التعليم في إمارات الساحل المتصالح، بقوله: لم تبذل الحكومة البريطانية أي جهد لتوفير المال للتعليم باستثناء المدرسة التجارية في الشارقة والمدرسة الزراعية في رأس الخيمة، ولذلك لم يكن ممكنا بالنسبة لنا أن يكون لنا رأي في شؤون التعليم لأننا لم نقدم شيئاً يذكر، وأضاف هاولي لن تستطيع بريطانيا التحرك في مواجهة الأوضاع الجديدة (نشاط المعلمين العرب) ما لم تتوفر آلاف الجنيهات للإنفاق على التعليم، وأضاف أيضا فشلت المحاولات البريطانية لفرض سيطرتهم على التعليم من خلال اللجنة التعليمية التي يشرف عليها مجلس الإمارات المتصالح، وكان سبب فشل هذه اللجنة هو رفض الكويت في الانضمام إليها [78] .

اقترح هاولي في تقريره الصادر بتاريخ 11 أيلول عام 1960 حلاً لغرض تأكيد اهتمام بريطانيا بالتعليم في إمارات الساحل المتصالح، تمثل ذلك الحل من خلال زيادة الإنفاق المالي على التعليم وذلك لغرض مواجهة المساعدات التعليمية المقدمة من الكويت وقطر والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، وعند القيام بذلك سوف نواجه صعوبة كبيرة في تنفيذها تمثلت بقيام المظاهرات في هذه إمارات الساحل والدول العربية الداعمة للتعليم، ولمواجهة مثل تلك الصعوبات هو توفير تعليم أفضل وأكثر فائدة مع إنشاء مدارس التعليم العالي في اقرب فرصة ممكنة حتى يعرف سكان الإمارات بأنفسهم أي نوع من التعليم نقدمه لأبنائهم [79] .

قامت قطر بافتتاح مدرستان في إمارة الشارقة في عام 1961، هما مدرسة (العروبة الثانوية) ومدرسة علي بن أبي طالب (عليه السلام) [80] .

بعد إغلاق المدرسة الفلاحية في أبو ظبي كما أسلافنا سابقا، أعيد افتتحها في العام الدراسي 1960-1961 مع وصول دفعة من المدرسين الأردنيين، كما تم افتتاح مدرسة (آل نهيان) في مدينة العين تحت رعاية حاكم المنطقة وممثل الشيخ زايد بن سلطان فيها[81] .

وصل عدد تلاميذ المدرسة الاحمدية في إمارة دبي خلال عام 1961 إلى (710) تلميذاً، وهي مدرسة ابتدائية تخرج فيها معظم المتعلمين في دبي [82] .

فخلال العام الدراسي 1960-1961 تم إضافة صفوف متوسطة وثانوية في المدرسة الراشدية في إمارة عجمان، وكان في عجمان مدرسة متوسطة عدد تلامذتها (186) تلميذاً وناظرها (مدير) هو الأستاذ إبراهيم البرغوثي [83] .

اعتبر هاولي في تقريره بتاريخ 14 حزيران عام 1961، أن القومية العربية هي الموضوع الرئيسي للتعليم في إمارات الساحل المتصالح، على حساب الناصرية (تأييد للرئيس جمال عبد الناصر)، فأقيمت مهرجانات رياضية قومية في دبي والشارقة ورأس الخيمة، وفي دبي كان الحس القومي يبرز من خلال الصوت، وتأكد هاولي من مصادر مؤكدة أن (90%) ممن حضروا هذه الاحتفالات لم يرغبوا بالحس القومي العربي، وأضاف هاولي لقد اشترك (16) طالباً فقط في النشاطات التي تسمى بالرياضة في الشارقة، أما بقية البرنامج فانه يخصص للمسيرات ذات الصبغة التدريبية والعروض، وهي تذكر بقوة بالاشتراكية القومية في ألمانيا، واشتركت فيها البنات كذلك مما أثار فزع الكثير من المشاهدين مع موافقة البعض عليها، أما في رأس الخيمة إذ تم التخطيط لإقامة عرض مماثل، إلا أن تساقط الأمطار أدى إلى تفريق الناس على الرغم من صيحات احد المدرسين على الجماهير بقوله (أن ترك الميدان هو خيانة للعروبة)، فان العلاقات الشخصية مع المدرسين كانت طيبة، واكتشف هاولي عند زيارته للمدارس أن العداوة مغروسة اقل بين الأولاد [84] .

أفصح هاولي مجدداً عن رأيه لحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد، مؤكدا بضرورة إبلاغه عن المخاطر التي تنجم عن إدارة التعليم في دبي، ولابد من الإشراف حاكم دبي على إدارته، وللحكام الآخرين، وأعجب هاولي بأداء احد المديرين السودانيين فطلب من حاكم دبي ضرورة تعينه لإدارة التعليم في إمارته، واعتقد هاولي بموالاة المدير السوداني لحاكم دبي، فعرض على المدير السوداني المساهمة بالمساعدة في تكاليف (3-4) مدرسين سودانيين، وأوصى هاولي بإرسال بعض المدرسين من إمارات الساحل المتصالح للدراسة في معهد إعداد المعلمين في السودان [85] .

تطور المناهج الدراسية خلال العام الدراسي 1960-1961 في المدرسة الصناعية في الشارقة، فضلا عن تدريس النجارة، فتم إضافة تدريس مواد أخرى منها ميكانيكا السيارات والتركيبات واللحام والتركيبات الكهربائية، وكانت دراسة اللغة الانكليزية والحساب أساسية في كل المناهج، وبلغت مدة الدراسة في تلك المرحلة عامين فقط، لان المدرسة كانت تعاني نقصا في عدد الكوادر المؤهلة تقرر تأهيل خريجي المدرسة للعمل فيها، لذلك جرى إرسال خمسة طلاب للتدرب في المعاهد الفنية في الخرطوم، كما تقرر إرسال بعثات أخرى للخارج في السنوات اللاحقة، إضافة إلى ذلك قدمت الحكومة البريطانية منحاً للطلاب الراغبين في الدراسة في المملكة المتحدة للتدريس في المدرسة الصناعية [86] .

كما عبر هاولي عن راية مجدداً عن نفوذ الكويت ومصر وقطر التعليمي في إمارات الساحل معبراً إن دخولهم سيؤدي إلى حملة دعائية قوية في القاهرة ضد بريطانيا لتجد لها تعاطفا في الأوساط العربية، وعندها تتهم الحكومة البريطانية بعدم الاهتمام بإدخال التعليم الحديث، وعلى أثرها ستنشأ مقاومة محلية تستجيب لحملة دعاية وإدانة من قبل السكان المحليين والعرب بتدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية للإمارات، وخاصة أن انجازات بريطانيا المتواضعة ماثلة للعيان، معترفاً أنهم لم يبذلوا أي جهد للاهتمام بالتعليم باستثناء إنشاء بعض المدارس مثل المدرسة التجارية في الشارقة والمدرسة الزراعية في رأس الخيمة عام 1958، كما ذكر هاولي أيضا انه لم يكن ممكنا بالنسبة لبريطانيا إن يكون لها رأي في شؤون التعليم لان بريطانيا لم تقدم شيئا يذكر [87] .

توجه بنهاية عام 1961 عدداً من طلاب إمارة الشارقة والبالغ عددهم (16) طالباً إلى الكويت لإكمال دراستهم الثانوية المتخصصة وخاصة الصفين الثالث والرابع من هذه المرحلة التعليمية [88].

افتتحت عدة مدارس للبنات في إمارة الشارقة عام 1962 وهي: ابن خلدون والأمل ورابعة العدوية وأسماء، وكان المنهج المتبع في معظم المدارس، هو المنهج الرسمي السائد في الكويت [89] .

وقد اخذ التعليم في أبو ظبي منحى آخر لكونه اعتمد على البعثات التعليمية الأردنية التي طبقت المناهج الأردنية، وقد جاء ذلك على اثر زيارة الشيخ حمدان ابن عم حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط إلى الأردن عام 1961 وإعلانه في الصحف عن حاجة أبو ظبي إلى مدرسين فتقدم كثيرون اختير منهم (22) فقط سافروا بعد أسبوع واحد إلى أبو ظبي، وقد تم

توزيع (12) مدرساً منهم (10) موظفين على المدارس الثلاث التي كانت في الإمارة، (7) من هؤلاء المدرسين يُعلمون (115) طالباً في المدرسة الفلاحية، (2) منهم يُعلمون (49) طالباً في مدرسة البطين التي تقع على بعد (5 كم) من أبو ظبي و(4) من المدرسين يُعلمون (70) طالباً في مدرسة العين بالبريمي والمدرستان الأخيرتان بنيتا عام 1961[90].

فخلال العام الدراسي 1961-1962 وصلت أول بعثة مصرية مكونة من اثنين من المدرسين أحداهما للتربية الفنية والآخر للتربية البدنية إلى مدرسة (الراشدية الابتدائية) في إمارة عجمان، وكانت الدراسة في هذه المدرسة على فترتين صباحية ومسائية، وقد تبعت المدرسة المنهج الكويتي شانها في ذلك شان معظم المدارس [91] ، وفي العام الدراسي 1961-1962 تقدمت عجمان بطلب إلى مصر تزويدها بمدرسين في مجالي التربية الرياضية والتربية الفنية، وتم إرسال المدرسين هما: (حسن كامل) للتربية الرياضية و(محمد رفيق سري) للتربية الفنية [92].

وفي نفس المنهج الذي اتبعته بريطانيا في التصدي للتيارات العربية ومدها القوي أنشأت مدرسة صناعية في دبي عام 1963 وهي تتبع الوكالة البريطانية بدبي، وساهمت بإنشاء مدرسة صناعية أخرى في رأس الخيمة [93] .

ففي عام 1963 قامت الحكومة البريطانية بإنشاء (المدرسة الانكليزية) لتعليم أبناء الجالية البريطانية في إمارة دبي، وعدد تلاميذها أكثر من (100) تلميذ وتتراوح أعمارهم بين (4-9) سنوات، وتطورت هذه المدرسة لتلاءم الأطفال من جميع الجنسيات جميعها، واللغة التي تدرس فيها هي اللغة الانكليزية وأساتذتها يستقدمون من بريطانيا وتتبع في التعليم الأساليب نفسها المستعملة في بريطانيا [94] .

وفي أبو ظبي تم افتتاح أول مدرسة للبنات في عام 1963 تبعها افتتاح مدرسة أخرى في مدينة العين [95] .

طلب حاكم أبو ظبي الشيخ شخبوط من بريطانيا بإرسال احد خبرائها لتقديم المشورة حول إنشاء دائرة التعليم، فأجابت بريطانيا لطلبه فأرسلت السيد غريفيث (Mr. Griffith) الخبير في مجال التعليم الذي وصل أبو ظبي في 15 كانون الثاني عام 1964، فاستعان الشيخ شخبوط في 18 كانون الثاني عام 1964 بشركة سيبرت الألمانية (German company Seibert) لبناء مدرستين واحدة للبنات وأخرى للبنين، فاعد السيد غريفيث دراسة حول إنشاء دائرة التعليم، وفي ختام دراسته قدم توصياته منها تعين مدير بريطاني

للتعليم، فوافق الشيخ شخبوط على مقترحات السيد غريفيث، ولابد من استحداث دائرة لإغراض التعاون الفني بين أبو ظبي وبريطانيا واختير الشيخ خليفة بن محمد ابن عم الشيخ شخبوط وعمره (19) عاماً ليكون وزيرا للتعليم [96] .

وصلت أول بعثة مصرية إلى إمارة رأس الخيمة في عام 1964 [97]، إذ جرى خلال العام الدراسي 1963-1964 في إمارة رأس الخيمة أيضا افتتاح مدرسة في منطقة شعم سميت (أحمد بن ماجد)، وكانت في البداية تدرس المناهج الكويتية حتى العام الدراسي 1967-1968، فتوالت افتتاح المدارس في مناطق رأس الخيمة إذ تم افتتاح مدرستين في منطقتي (الخران ومسافي) عام 1964 [98] .

قدم حاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد مساعدته إلى إمارة عجمان في عام 1964، والمتمثلة ببناء جناح يتكون من ثلاث فصول، وكانت الدراسة فيها على فترتين صباحية ومسائية، فضلا عن قيام الكويت بتعزيز بعثتها التعليمية في إمارة عجمان بإرسالها مدرسين آخرين، في حين كان طلبة المدرسة الراشدية في عجمان يتقدمون للامتحان العام (الوزاري) لنيل الشهادة المتوسطة في الشارقة ودبي ثم ترسل أوراقهم امتحاناتهم إلى الكويت لتصحيحها [99].

ففي عام 1964 أصبح هناك مدرستين ابتدائيتين في إمارة أبو ظبي واحدة في مدينة العين والأخرى في البطين [100].

ارتفع عدد المدارس البنين في إمارة أبو ظبي في عام 1965 إلى (6) مدارس تتسع لـ (390) طالب ويقوم بتدريسهم (17) مدرساً [101]، كما بلغ عدد الطالبات في مدارس في إمارة أبو ظبي (138) تقوم بتدريسهن (6) مدرسات من الأردن، وكان المنهج الأردني هو المنهج المتبع في تلك المدارس [102].

استقرت أسس التعليم الثانوي في دبي عند نهاية العام الدراسي 1964-1965، عندما أنشأت الكويت الفرع العلمي للدراسة الثانوية في هذه الإمارة، وأصبح في دبي وقتذاك (10) مدارس منها (7) للبنين و(3) للبنات، وبلغ عدد المعلمين (137) معلماً (68) منهم من بعثة الكويت و(31) منهم من البعثة المصرية و(16) منهم يتبع بعثة قطر، وبلغ عدد المدرسين المحليين (22) مدرساً، وقد وصل عدد الطلاب إلى (3572) طالباً [103].

كان التعليم في إمارة الشارقة في نهاية عام 1965 قد سار بخطوات واسعة كما يتضح من بيان عدد من المعلمين في الشارقة، وقد كانوا (60) مدرساً من الكويت و(40) مدرساً من مصر و(9) من البحرين و(9) من قطر [104] .

ففي عام 1965 تم إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات في إمارة الفجيرة [105].

ازداد عدد طلاب المدرسة القاسمية في إمارة رأس الخيمة خلال العام الدراسي 1964-1965 إذ وصل إلى (586) طالباً [106]، ففي هذا العام الدراسي 1964-1965 كان في إمارة رأس الخيمة ثلاث مدارس للبنات هي: خولة وزينب والنهضة، وكما هو الحال في مدارس البنين فأن المناهج الكويتية كانت مقررة لمدارس البنات، وكانت دائرة التعليم الكويتية تقوم بتزويد تلك المدارس بكل مستلزماتها من كتب وقرطاسية وأدوات أخرى، فضلاً عن دفع نفقات انتقال المدرسات ورواتبهن [107] .

استمر افتتاح المدارس في إمارة رأس الخيمة خلال العام الدراسي 1964-1965، إذ فتحت مدرسة (الصديق) الثانوية للبنين خلال هذا العام الدراسي، ففي عام 1965 افتتحت مدرستين في كل من منطقة (خت) وجزيرة طنب الكبرى بإمارة رأس الخيمة، ومع تلك النهضة التعليمية كان لابد من المتابعة والإشراف على تلك المدارس، فأنشأت دائرة المعارف في الإمارة عام 1965 بعدد قليل من الموظفين، لتقوية البنيان التعليمي المتصاعد [108] .

وفي عام 1966 استلم الشيخ زايد الحكم في إمارة أبو ظبي فشهدت الإمارة في عهده تطوراً ملحوظاً في التعليم لم تشهده أي إمارة أخرى، ففي عام استلامه للحكم أنشا الشيخ زايد دائرة للتعليم تحت رعاية الشيخ حمدان بن محمد، وبدأت المدارس الإعدادية والثانوية بالافتتاح، وقامت الدائرة بتخصيص سيارات لنقل الطلاب، كما تم تخصيص منح شهرية للدارسين [109] .

ففي عام 1967 اجري لأول مرة الامتحان النهائي للمرحلة الثانوية في الشارقة [110].

اهتمت دائرة التعليم في إمارة أبو ظبي في عام 1968 بتطوير المناهج الأردنية مع قدوم البعثة التعليمية البحرينية، كما شهدت الإمارة نوعا آخر من التعليم لم تعرفه الإمارات الأخرى من قبل، فقد قامت دائرة التعليم بافتتاح فصول ليلية خاصة بالكبار من الرجال والنساء الذين اقبلوا على التعليم، وبهذا يكون قد تأسس ما يسمى بتعليم الكبار كنشاط تربوي منظم عام 1968 في إمارة أبو ظبي [111]، ففي أواخر العام الدراسي 1967-1968 بلغ عدد تلميذات المدرستين الابتدائيتين في العين والبطين بإمارة أبو ظبي (734) تلميذة [112].

وفي عام 1968 افتتحت الكويت مدرسة (عبد الله السالم الثانوية) في إمارة الشارقة، وكانت هذه المدرسة هي آخر ما ساهمت به الكويت في ميدان التعليم في الشارقة [113].

أما التعليم في إمارة عجمان فقد بدا متأخرا إذ افتتحت أول مدرسة للبنات في عام 1967-1968، وقامت الكويت بافتتاح تلك المدرسة، التي عرفت باسم مدرسة (خديجة الابتدائية)، وعمل في هذه المدرسة زوجات المدرسين الفلسطينيين والمصريين، وقامت البعثة الكويتية بتزويد المدرسة بكل مستلزماتها، كما تم افتتاح مدارس أخرى في المنامة ومصفوت، فقد تبرع حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بافتتاح المعهد العلمي الإسلامي أسوة بالمعهد العلمي الإسلامي في العين، وكان ذلك المعهد يستقبل الدارسين من مختلف إمارات الساحل [114] .

أنشئت المملكة العربية السعودية معهد تعليمي في إمارة رأس الخيمة سُمّي بمعهد رأس الخيمة للعلوم الإسلامية في العام الدراسي 1967-1968، وهو فرع من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ومنذ ذلك التاريخ تقوم الجامعة بالإشراف عليه وتمويل نشاطاته الأكاديمية، وضم المعهد المرحلتين الثانوية والإعدادية، أما هيئة المعهد الإدارية والتعليمية فقد تكونت من معلمين سعوديين [115] .

أنشئت بريطانيا في عام 1968 المعهد المهني في الخليج ومقره البحرين [116] ، والهدف من إنشائه لإعداد خريجي المدارس المتوسطة من أبناء الخليج إعدادا مهنيا، وذلك بتزويدهم بخبرات تقنية بالإضافة إلى خبرات تجارية وإدارية، وقد اشتركت أبو ظبي في تمويل هذا المعهد، كما تبرعت البحرين بالأراضي التي أنشئ فيها في جنوب مدينة عيسى بالمنامة [117].

الخاتمة

بعد انجاز البحث توصل الباحثان إلى عدة نتائج مهمة هي:-

أولاً:- أن السياسة البريطانية التي اتبعتها اتجاه التعليم في إمارات الساحل المتصالح كانت تتماشى مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

ثانيا:- بحكم الظروف والأوضاع التي حدثت في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية والمتغيرات السياسية التي وقعت في البلاد العربية، وتأثيرها على مجتمعات الخليج العربي بشكل عام وإمارات الساحل المتصالح بشكل خاص كثورات الاستقلال وحركات التحرر من السيطرة الأجنبية، دفعت بريطانيا من أن تعيد النظر في سياستها

اتجاه شعوب المنطقة، وخاصة في مجال التعليم كي تحافظ على مصالحها وعدم السماح لشعوب المنطقة بأن تتأثر بالأفكار والاتجاهات السياسية التي تهدد مصالحها.

ثالثاً:- بعد أن بدا التعلم ينتشر بشكل سريع في بعض دول الخليج العربي كالكويت وقطر والبحرين في خمسينيات وستينيات القرن الماضي عبرت بريطانيا عن مخاوفها من أن يؤثر ذلك على إمارات الساحل، وهذا ما عبر عنه المقيم السياسي في تقرير له للحكومة البريطانية كما ورد في ثنايا البحث، أن التعلم النظامي في بعض دول الخليج العربي قد يؤدي إلى ظهور أفكاره مضادة لبريطانيا بين المتعلمين ولابد من أن تقف ضد هذه الظاهرة، وان يكون التعليم بإشراف تباشر من بريطانيا.

رابعاً:- نتيجة لضغوط الاجتماعية ورغبة شعوب المنطقة في التعلم، وافقت بريطانيا على نشر التعليم في إمارات الساحل ظاهرياً، وان يكون ملزم بشروط منها أن يكون التعليم متوافقاً مع رغباتها ومطالبها وأهدافها، وان لا تتحمل أي نفقات في هذا المجال.

خامساً: سمحت بريطانيا لبعض الدول بالمساهمة في تطوير التعليم في إمارات الساحل المتصالح كالكويت وقطر من خلال إرسال بعض المعلمين والدارسين والمساهمة في نفقات بناء المدارس وإرسال البعثات التعليمية.

سادساً:- كما تبين من خلال البحث أن بعض المعلمين والمدرسين الوافدين من بعض الدول العربية خاصة فلسطين أصبحوا يشكلون خطراً على السياسة البريطانية، كما كانوا يمارسون أنشطة مناهضة للوجود البريطاني في إمارات الساحل، الأمر الذي دفع بريطانيا بأن تقف ضدهم ومنعهم من ممارسة هذه الأنشطة.

الهوامش :

(1) ابرز هذه الثورات والانتفاضات الثورة المصرية في 23 تموز 1952 وثورة 14 تموز 1958 في العراق والثورة اليمنية في عام 1962؛ للتفاصيل راجع: خليل حمود عثمان الجابري، أبو ظبي 1945-1971 دراسة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مراجعة: وليد عبود محمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي- العراق – بغداد، 2011، ص.ص 141-142.

(2) حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007، ص.ص56-57.

(3) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2003، ص 13.

(4) حسين علي فليح الخزرجي، المصدر السابق، ص57 .

(5) محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا) 1862-1965، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2000، ص 197.

(6) آراء جميل صالح العكيلي، التطورات الداخلية في إمارة رأس الخيمة 1948-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 2013، ص290.

(7) محمود احمد العجاوي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1905-1971، دراسات الخليج والجزيرة العربية، (مجلة)، تصدر عن جامعة الكويت، العدد (45)، السنة (12)، كانون الثاني 1986، ص125؛ إبراهيم خليل العلاف، التطورات الداخلية من الإمارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة 1945-1971، دراسات إقليمية، (مجلة)، تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، السنة (4)، العدد (7)، 2007، ص.ص 28-29 .

(8) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص 126.

(9) المصدر نفسه، ص127.

(10) آراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص290.

(11) المصدر نفسه، ص291.

(12) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج 2، ترجمة : لزلي ماكلوكلين، تحقيق: محمد مرسي عبد الله، مركز لندن للدراسات العربية، 1997، ص 483.

(13) هي أول مدرسة حديثة في إمارة الشارقة يعود تأسيسها إلى عام 1935، مؤسسها الشيخ محمد بن علي المحمود وسميت فيما بعد (بالقاسمية رائدة النهضة التعليمية) في أوائل الخمسينات من القرن العشرين، إذ قام حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان ألقاسمي بدعم هذه المدرسة فسميت (بالإصلاح القاسمية)، فأجريت عدة أعمال لتطوير هذه المدرسة في عام 1953 واعتبر هذا العام بمثابة أول تأسيس لمدرسة حديثة في الإمارات،

للمزيد ينظر: احمد عبد الوهاب محمود الجمعة، نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة الموصل، 2006، ص.ص 180-181 .

(14) محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، المصدر السابق، ص194.

(15) حسين علي فليح الخزرجي، المصدر السابق، ص 25 .

(16) رسالة دار المقيم السياسي بتاريخ 4 تشرين الثاني عام 1955، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص 488.

(17) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص21.

(18) رسالة لدار المقيم السياسي البريطاني في البحرين بتاريخ 8 تشرين الثاني عام 1955، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص294.

(19) حسين علي فليح الخزرجي، المصدر السابق، ص 24 .

(20) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص26.

(21) المصدر نفسه، ص.ص 28-29 .

(22) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص126؛ إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص29.

(23) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص127.

(24) المصدر نفسه، ص.ص 127-128.

(25) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص129.

(26) آراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص291.

(27) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص29.

(28) احمد عبد الوهاب محمود الجمعة، المصدر السابق، ص.ص 188-189 .

(29) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص32.

(30) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص503.

(31) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص35.

(32) المصدر نفسه، ص.ص 35-36 .

(33) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص127.

(34) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص291.

(35) احمد عبد الوهاب محمود الجمعة، المصدر السابق، ص187.

(36) يوسف الحسن، دولة الإمارات العربية المتحدة عصارات في التاريخ السياسي والنظام الدستوري والسياسة الخارجية، مركز الخليج للدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر-الشارقة، 2005.ص.ص 30-31.

(37) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص508.

(38) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص44.

(39) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص528.

(40) مذكرة دار الاعتماد السياسي للإمارات المتصالحة، (سري)، دبي، 18 أيار عام 1957، إلى المقيم السياسي البحريني، المصدر نفسه، مج2، ص.ص 513-514 .

(41) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص.ص 513-514 .

(42) ينظر محضر الاجتماع الأول للجنة التعليم التابعة لمجلس الإمارات المتصالحة التي عقدت بتاريخ 13 أيار عام 1957، مج2، المصدر نفسه، ص.ص 517-523 .

(43) المصدر نفسه، ص541 .

(44) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص47.

(45) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص128.

(46) هو مرشد الراشد القحطاني تاجر كويتي، ولد في الكويت في بدايات القرن العشرين، نشا وتربى في بيت خاله (دخيل عبد المحسن العصيمي) وبذلك سمي بـ (مرشد العصيمي) بسبب نشوئه وتربيته في بيت خاله (دخيل)، واستشهد خاله في معركة الجهراء التي جرت بين حاكم الكويت آنذاك الشيخ سالم المبارك الصباح وقوات الأخوان التابعة لحاكم نجد عبد العزيز آل سعود في قرية الجهراء في غرب مدينة الكويت بتاريخ 10 تشرين الأول عام 1920، فتزوج ابنة خاله، وفي أواخر عشرينيات القرن العشرين هاجر إلى دبي وبدا عمله في التجارة، وفي مراحل لاحقة اشرف على صرف معونات العملية التعليمية التي كان يرسلها حاكم الكويت عبد الله السالم الصباح آنذاك، وكانت المساعدات تشمل صرف رواتب للمعلمين من مصر والكويت للقيام بتدريس من هم موجودون في الإمارات وساحل عمان، بالإضافة إلى توزيع الكتب والكراريس ومساعدات أخرى، واللافت لهذه المساعدات أنها كانت تجمع في بيت عائلة مرشد بالكويت ومن ثم ترسل إلى الإمارات، توفي في عام 1974 وسمي سوق باسمه في دبي تكريما لذكراه، للمزيد ينظر: نجاة سليم محمود محاسيس، معجم المعارك التاريخية، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص182؛ القبس، (جريدة)، الكويت، العدد (14988)، السنة (43)، بتاريخ 21 شباط 2015 .

(47) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص130 .

(48) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص31.

(49) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص293.

(50) منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947-1965، ط1، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية –أبو ظبي، 2008، ص 158 .

(51) احمد عبد الوهاب محمود الجمعة، المصدر السابق، ص.ص 187-188 .

(52) المصدر نفسه، ص193.

(53) البريطانيون متحفظون تجاه بناء الكويت للمدارس في الإمارات المتصالحة، من دبي إلى وزارة الخارجية، 23 حزيران عام 1958، سري، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص 532.

(54) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص51.

(55) المصدر نفسه، ص.ص 51-52 .

(56) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص657.

(57) الموقف البريطاني تجاه مساعدة الكويت التعليمية المتزايدة، سري، دار الاعتماد، لإمارات المتصالحة، دبي، 24 حزيران عام 1958، إلى سي. إيه. جولت، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج4، ترجمة: لزلي ماكلوكلين، تحقيق: محمد مرسي عبد الله، مركز لندن للدراسات العربية، 1997، ص 657 .

(58) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص50.

(59) مذكرة دار الاعتماد السياسي للإمارات المتصالحة، دبي، سري، بتاريخ 29 حزيران عام 1958، إلى/ سي. إيه. جولت (المقيم السياسي بالوكالة)، البحرين، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج4، المصدر السابق، ص 663 .

(60) المصدر نفسه، ص664 .

(61) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص.ص 56-57.

(62) منى محمد الحمادي، المصدر السابق، ص. ص158-159 .

(63) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص.ص 27-28.

(64) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص130.

(65) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص31.

(66) عبد الرحمن يوسف الحارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971، دار الثقافة العربية-الشارقة، (د-ت)، ص84؛ خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص 64 .

(67) خالد بن مبارك محمد القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات – بيروت، ط1، 2009، ص 71.

(68) أحمد يونس زويد الجشعمي، صفحات من التعليم في إمارة الشارقة 1900-1971، (مجلة آداب البصرة) تصدر عن كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد (47)، 2008، ص166 .

(69) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص.ص 292-293.

(70) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص130.

(71) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص 32.

(72) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص127.

(73) علي محمد راشد، دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي 1960-1980، ط1، مطابع البيان التجارية – دبي، 1988، ص80؛ إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص 28.

(74) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص127.

(75) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص30.

(76) المصدر نفسه، ص31.

(77) تولى منصب المعتمد البريطاني في دبي للفترة (1958-1961) ينظر: محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص145.

(78) المصدر نفسه، ص60.

(79) محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات، المصدر السابق، ص 61.

(80) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص29.

(81) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص128.

(82) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص27.

(83) المصدر نفسه، ص31.

(84) تقرير بريطاني عن التعليم في الإمارات عام 1961، دار الاعتماد، الإمارات المتصالحة، دبي، بتاريخ 14 حزيران 1961، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص550.

(85) تقرير بريطاني عن التعليم في الإمارات عام 1961، دار الاعتماد، الإمارات المتصالحة، دبي، بتاريخ 14 حزيران 1961، تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر نفسه، ص. ص 552-553 .

(86) منى محمد الحمادي، المصدر السابق، ص159 .

(87) محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل، المصدر السابق، ص 203.

(88) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص29.

(89) المصدر نفسه، ص29.

(90) المصدر نفسه، ص32.

(91) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص130.

(92) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص31.

(93) خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص 64 ؛ خالد بن مبارك محمد القاسمي، المصدر السابق، ص 71 .

(94) خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي والدول البحرين-قطر-الإمارات العربية المتحدة، مطبعة الجاحظ- بغداد، 1972، ص303؛ أحمد يونس زويد الجشعمي، التطورات الداخلية في دبي 1945-1971، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، 2002، ص140؛

ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، أسرة آل مكتوم ودورها في تاريخ إمارة دبي 1945-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2012، ص265.

(95) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص129.

(96) تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، مج2، المصدر السابق، ص511.

(97) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص129.

(98) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص294.

(99) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص31.

(100) المصدر نفسه، ص32.

(101) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص128.

(102) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص129 .

(103) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص28.

(104) المصدر نفسه، ص30.

(105) المصدر نفسه، ص30.

(106) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص291.

(107) المصدر نفسه، ص293.

(108)أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص.ص 293-294.

(109) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، س128 .

(110) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص30.

(111) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، س128 .

(112) إبراهيم خليل العلاف، المصدر السابق، ص32.

(113) المصدر نفسه، ص30.

(114) محمود احمد العجاوي، المصدر السابق، ص130.

(115) أراء جميل صالح العكيلي، المصدر السابق، ص295.

(116) جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1945-1971، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع-الكويت، ط2، 1978، ص 192؛ خليل حمود عثمان الجابري، المصدر السابق، ص 64 .

(117) خالد بن مبارك محمد القاسمي ، المصدر السابق، ص 71؛ عبد الرحمن يوسف الحارب، المصدر السابق، ص84.

المصادر والمراجع

أولاً:- الوثائق المنشورة:

- تاريخ الإمارات العربية المتحدة مختارات من أهم الوثائق البريطانية 1797-1965، أربعة مجلدات، الوضع الداخلي 1600-1966، ترجمة : لزلي ماكلوكلين، تحقيق: محمد مرسي عبد الله، مركز لندن للدراسات العربية، ج2+ ج4، 1997.

ثانياً:- المصادر العربية والمعربة:

- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية 1945-1971، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع-الكويت، ط2، 1978 .
- خالد العزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي والدول البحرين-قطر-الإمارات العربية المتحدة، مطبعة الجاحظ- بغداد، 1972 .
- خالد بن مبارك محمد القاسمي، التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات – بيروت، ط1، 2009 .
- خليل حمود عثمان الجابري، أبو ظبي 1945-1971 دراسة في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مراجعة: وليد عبود محمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي- العراق – بغداد ، 2011 .
- عبد الرحمن يوسف الحارب، الخليج العربي والتطورات السياسية 1914-1971، دار الثقافة العربية-الشارقة، (د-ت) .
- علي محمد راشد، دولة الإمارات العربية المتحدة في مجلة العربي 1960-1980، ط1، مطابع البيان التجارية – دبي، 1988.
- محمد فارس الفارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا) 1862-1965، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2000.
- محمد فارس الفارس، دراسات في تاريخ الإمارات قراءة في الوثائق البريطانية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، 2003.
- منى محمد الحمادي، بريطانيا والأوضاع الإدارية في الإمارات المتصالحة 1947-1965، ط1، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية -أبو ظبي، 2008.

- يوسف الحسن، دولة الإمارات العربية المتحدة عصارات في التاريخ السياسي والنظام الدستوري والسياسة الخارجية، مركز الخليج للدراسات دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر-الشارقة، 2005.

ثالثاً:- الرسائل والاطاريح:

- أحمد عبد الوهاب محمود الجمعة، نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب – جامعة الموصل، 2006.
- أحمد يونس زويد الجشعمي، التطورات الداخلية في دبي 1945-1971، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، 2002 .
- آراء جميل صالح العكيلي، التطورات الداخلية في إمارة رأس الخيمة 1948-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، 2013.
- حسين علي فليح الخزرجي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستثمار النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1971-1981، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2007 .
- ستار علك عبد الكاظم الطفيلي، أسرة آل مكتوم ودورها في تاريخ إمارة دبي 1945-1990، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة القادسية، 2012.

رابعاً:- الدوريات:

الصحف:

- **القبس، (جريدة)، الكويت، العدد (14988)، السنة (43)، بتاريخ 21 شباط 2015.**

المجلات:

- آداب البصرة
- دراسات إقليمية
- دراسات الخليج والجزيرة العربية

خامساً:- البحوث والدراسات:

- إبراهيم خليل العلاف، التطورات الداخلية من الإمارات العربية المتحدة ودور الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في وضع أسس الدولة الحديثة 1945-1971، دراسات إقليمية،

(مجلة)، تصدر عن مركز الدراسات الإقليمية – جامعة الموصل، السنة (4)، العدد (7)، 2007.

- أحمد يونس زويد الجشعمي، صفحات من التعليم في إمارة الشارقة 1900-1971، (مجلة آداب البصرة) تصدر عن كلية الآداب – جامعة البصرة، العدد (47) .
- محمود احمد العجاوي، تطور التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة 1905-1971، دراسات الخليج والجزيرة العربية، (مجلة)، تصدر عن جامعة الكويت، العدد (45)، السنة (12)، كانون الثاني 1986 .

سادسا: المعاجم:

- نجاة سليم محمود محاسيس، معجم المعارك التاريخية، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011 .

Abstract

There is no doubt that the writing in such studies is not easy as they make researcher touches on a lot of details that have a direct link to one of the important social joints, which made the researcher to choose the education sector in the Trucial States in the Arabian Gulf, the subject of his research important historical as a period from the date of this the region, and the role the British is important in this region as a form of direct state responsible, and her interests and objectives and policies affecting the community this Emirates ... The choice of research topic, "Britain's position Education trend in the Trucial States 1947-1968" to stand up to the reality of education, and how Britain managed in this area and the policy pursued by, especially after Britain took other policy Arabian Gulf direction when it announced its withdrawal from India and the declaration of independence in 1947, and became Britain runs things through the British Foreign Office, until the announcement of its withdrawal from the Persian Gulf in 1968.